مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 11–33

بناء السلام في مالي؛ بحث في الشروط والمستلزمات من منظور إعادة بناء الجماعة الوطنية

Peacebuilding in Mali; An examination of the conditions and requirements from the perspective of rebuilding the national community

زهير بوعمامة

المركز الجامعي مرسلي عبد الله–تيبازة (الجزائر)، zoheir.bouamama@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/26 تاريخ القبول: 2021/05/16 تاريخ النشر: 2021/10./29

ملخص:

إنّ واقع الأزمة المركبّة والمعقّدة في مالي وتطوّراتها المتلاحقة تقودنا إلى الاعتقاد أنّ التقدّم في موضـوع بناء السـلام في هذا البلد المضـطرب لازال بطيئا وهشـا ويواجه في طريقه الكثير من المخاطر والتحديات قبل أن يصـل إلى نقطة اللاعودة. ومردّ هذا التعثّر والاستعصـاء إلى أنّ وصـفات الخروج من النزاع وتسـويته نهائيا بقيت هي ذاتها المعتمدة إلى غاية الآن، ما يقتضـي تجاوز المضـامين التقليدية المعتادة لهذه الوصـفات وإيجاد حلول مبتكرة تتسـاوق مع مستجدات الأزمة في مالي ومع السياقات الإقليمية المتغيرة، وتؤسس لحل مستديم يعيد بناء الجماعة الـوطنية – التي تمّ إنهاكها بفعل التوترات المناطقية الداخلية والتدخلات الخارجية– على أسـس متينة جديدة تحقق اندماجا وطنيا حقيقيا يضمن سلاما دائما في البلد (مأسسة السلام)، بإشراك جميع مكوناتها في السلطة وتوزيع عادل للثروة من خلال عمليات متوافق عليها مستديمة وفي العمق، بعيدة عن التفرّد، المؤقّتية والسّطحية.

كلمات مفتاحية: الأزمة المالية، بناء السلام، التسوية، الاندماج الوطني، الجماعة الوطنية

Abstract:

The reality of the compound and complex crisis in Mali and its successive developments lead us to believe that progress on the issue of building peace in this troubled country is still slow and fragile and faces many dangers and challenges on its way before it reaches the point of no return. The reason for this faltering and intractability is that the prescriptions for exit from the conflict and its final settlement remain the same adopted until now, which requires going beyond the usual traditional contents of these recipes and finding innovative solutions that are in line with the developments of the crisis in Mali and with the changing regional contexts, and establish a sustainable solution that rebuilds the national community -which has been exhausted by internal regional tensions and external interventions- on new solid foundations that achieve true national integration that guarantees lasting peace in the country (the institutionalization of peace) by involving all its components in power and a fair distribution of wealth through consistent, sustainable and in-depth processes that are far from singular, temporary and superficial.

Keywords: Malian crisis, peace building, settlement, national integration, national community.

المؤلف المرسل: زهير بوعمامة، **الإيميل**: zoheir.bouamama@gmail.com

مقدمة:

يمكن القول أنه من الناحية الجيوسياسية وإلى غاية فترة الاستقلال، شغلت المجموعات السكانية المتنوعة الفضاء الصحراوي–الساحلي عموما موزعة في أقاليم مبهمة متشابكة، حيث طورت علاقات جوار ونسجت روابط تعاونية و/أوتنافسية اجتماعية تجارية أو ثقافية لم تكن على علاقة كبيرة بالحدود الدولية التي رسمها الاستعمار وفقا لمحددات لم تحترم في الغالب خارطة الانتشار الإثنوثقافي في هذه المنطقة.

ولم تكن عملية بناء الدولة الأمة في مالي –على غرار معظم التجارب الإفريقية الأخرى– أمرا يسيرا، فقد بدا منذ الوهلة الأولى ولأسباب عديدة أن الإدماج السياسي للمجموعات السكانية الحضرية في الإطار الوطني الناشئ في العموم أقل صدامية وحدة من محاولة إدماج المجموعات التي ألفت الترحال والتنقّل من مكان لآخر من دون معوّقات.

ولأسباب عديدة، كانت السلطة المركزية في باماكو تجد منذ الاستقلال صعوبات بالغة في فرض وجودها وشرعيتها في مناطق الشمال(*)، شرعية كانت محلا للاحتجاجات والمعارضة المتواترة تنطلق بشكل دوري ومنتظم من هذه المناطق، معارضة تعبّر عن نفسها من خلال العمل المدني (فعاليات المجتمع المدني، المشاركة في التنافس للأحزاب السياسية التي تتبنى لهذه المواقف، الإعلام...) أو من خلال العمل المسلح الذي تقوده حركات تمرد يتكرر من فترة لأخرى من دون أن يكون بالضرورة مسبوقا بمشاهد للاحتجاج غير العنيف.

هذه الصعوبات والإخفاقات التي واجهت الحكومة المالية في سعيها لإرساء علاقة طبيعية تفرض بمقتضاها سيطرتها وتحكمها في أقاليم جغرافية ممتدة في صحراء شاسعة ضعيفة الكثافة السكانية يقطنها ويعرف أسرارها من يعلنون أن لهم هويات متمايزة، أنتجت توترات إثنو–وطنية (tensions ethno–nationales) كانت تتغذى بشكل مستمر من 'التقاء الفراغ مع العنف' الذي حوّل الصحراء في عمومها إلى 'جغرافيا للعنف' وأسهم من خلال شبكات فرضت منطقها على معظم هذه الفضاءات في خلق ما يسميه **أرجون أبادوراي** Arjun Appadurai 'جغرافيا الغضب' (géographie de le colère) التي كشفت كل مساوئ دولة منهكة، وجعلت المسافة بين باماكو والمناطق الشمالية أبعد – سياسيا– من أي وقت مضى(1).

ومع الاعتراف بحقيقة الشرخ الجغرافي الكبير –مركز/أطراف– الذي يميز الكيان المالي ويهيئ أرضية موضوعية لتفسير دورية حركات التمرد على الحكومة في باماكو، إلا أنه من المفيد أيضا أن نذكر أنّ شمال مالي لا يمثل فضاء اجتماعيا متجانسا، ولا هو بالمطلق منسجم سياسيا، بل هو يشهد 'تقلبات اجتماعية داخلية' يتم التفاوض بشأنها باستمرار كلما اقتضى الأمر ذلك، كما انه يعرف خلافات قبلية تصل إلى حد المواجهة، وتضاربا في المصالح الاقتصادية وحتى خلافات وتوترات حادة بين الأجيال.

وحتى في العلاقة مع الحكومة في باماكو، ليس الجميع في مناطق الشمال معارضا للسلطة المركزية، ولكن الأطراف الشمالية لم تعد تحتكر الاحتجاج العنيف الذي انتقل إلى مناطق أخرى (في الوسط والجنوب) نتيجة الأزمات المتكررة وأنماط الإدارة والحوكمة الفاشلة وانهيار الدولة والفراغ الذي تركته في التعامل مع مطالب السكان العادية، فراغ استغلته المجاميع الإرهابية المسلحة التي رسخت تواجدها ونسجت علاقات متينة في أمكنة عديدة مع الساكنة المحليين.

إشكالية الدراسة:

تعتبر مالي الحلقة الأضعف في منطقة الساحل المضطربة والأكثر عرضة لديناميكيات عدم الاستقرار والفوضى نتيجة الصراع المستديم بين مكوناته المتباينة وقواه المتحكمة فيه. ورغم إسهام الردود الوطنية والإقليمية والدولية في كبح هذه الفوضى وتحجيمها إلا أنها لم تؤسس لاستقرار دائم ولم تنتج حلولا حقيقية طويلة الأمد، وهكذا ظل شمال مالي طوال عقودٍ منطقة نزاع تخوضه حركات متمرّدة ضدّ الحكومة المركزية في البلاد، على خلفية مطالبَ سياسية إثنية بلغت حدود المشروع الانفصالي، لكن الصراع تحوّل جذريًّا في عام 2012 بانخراط عوامل إضافية غدت حركياته السببية وعقدت الأوجه التعبيرية والعنيفة له، وأنبأت عن أزمة عميقة للدولة المالية وحوكمة ضعيفة وعن هشاشة للمجتمع المالي وتفكك لروابطه.

إن تواتر حركات التمرد التي تأتي في الغالب من جماعات شمالية تطرح بإلحاح مسألة الروابط بين المركز وأطرافه في الدولة المالية.

نحاول من خلال هذه الورقة أن نوضح كيف أن مراكز الحكم في هذه الدولة –وقد يصدق هذا التحليل على دول أخرى تشهد أوضاعا مشابهة في المنطقة– تحاول في الغالب صنع السلام (Peace making) وليس السعي نحو بنائه (Peace building) وهذا ما يجعلها في الغالب تنتهي إلى 'ترتيبات هجينة هشة غير متقنة وقصيرة المدى'.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: إن تحول منطق وطبيعة الاحتجاجات العنيفة باتجاه التعقد والتشبك أكثر –نتيجة الدخول على الخط لعوامل ومصادر مستجدة تزيد في ديناميكية النزاع وتعبئته في مرحلة تحولات نوعية– يجعل 'وصفات الاستجابة التقليدية' للدولة في مالي غير قادرة على معالجة الأبعاد المستجدة في النزاع والتكيف معها حتى وإن كانت تحتفظ جزئيا بجدواها؛

الفرضية الثانية: إن بناء السلام وتحقيق الاستقرار المستدام في مالي يقتضي تحقيق مستلزمات السلم الايجابي والذي يعني غياب العنف البنيوي –حسب غالتونغ– بعد تغييب العنف المباشر من خلال 'مأسسة السلام' وإعادة بناء الجماعة الوطنية في مالي وفقا لهندسة مبتكرة تنبني على ترتيبات مغايرة بين الشمال والجنوب، بين مركز الدولة المهيمن وأطرافها المحتجة، على أن يتم تجسيد هذه الترتيبات الجديدة بعمل مركب يتم انجازه بالتوازي على ثلاثة مستويات؛ محلية، وطنية وإقليمية/دولية.

أولا: مسار السلام وسلّم حلّ النّزاعات الدولية:

1. في مفهوم بناء السّلام:

حظي موضوع بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في عصرنا هذا بأهمية عالية في أجندات المنظمات الدولية وفعاليات المجتمع الدولي، وعلى الرغم من أن التوجه نحو بناء السلام المستديم قد ازداد على مدى العقود، وبرزت هيئات شاملة للبحوث تعنى ببحث إعادة بناء الدول وبناء المؤسسات والمصالحة بعد الصراع وبحث العدالة الانتقالية، فضلاً عن بحث تحديات وتعقيدات إعادة البناء الاقتصادي، لكن تسويات السلام الدائمة ما زالت بعيدة المنال، حيث تبرز عديد البحوث أن نسبة عالية من الدول فيما بعد الصراع انتكست مجددا في صراع عنيف بعد مرحلة من انعدام العنف والقتال الظاهر. وعلى الرغم من كثرة الملابسات والعوامل التي ارتبطت بإعادة الحياة للصراعات، فإن هنالك حاجة حيوية لفهم معمق للسياسات والترتيبات الفعالة التي بالإمكان اعتمادها لمنع عودة الصراع. ومع وجود العديد من الصراعات العنيفة والمضطربة في أنحاء العالم، ووجود إمكانيات كبيرة لتوسعها وانتشارها، أصبحت استدامة بناء السلام في المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع حاجة ملحة كما هو الشأن في الحالة المالية.

عموما يمكننا القول أنّ مفهوم بناء السلام بدأ يتبلور مؤسساتيا بعد تقرير السيد الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي الذي قدمه عام 1992 والمعروف بخطة للسلام، والذي قدم فيه رؤيته لتعزيز وزيادة قدرة الهيئة الأممية على تحقيق مفهوم شامل متكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين مضمنا إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقات متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل الى مرحلة بناء السلام، ومنذ ذلك التاريخ صار المفهوم متداولا في أدبيات السلم والأمن الدوليين [2].

غير أنّ الفضل الأوّل في وضع هذا المفهوم وتطويره يعود إلى الأستاذ **يوهان غالتونغ** Johan Galtung عبر سلسلة من الكتابات في هذا الشأن بداية من مقاله الشهير 'ثلاث مقاربات للسلام' (1975)، وانتهاء بكتابه الهام 'نظرية للسلام: بناء سلام مباشر بنيوي ثقافي' (2012)، حيث أنه يفترض أن 'بناء السلم ذا بنية مختلفة عن حفظ السلم وعن تلك المخصصة لصنع السلم [...] يجب إيجاد الهياكل التي بإمكانها أن تزيل أسباب الحروب، وتقدم بدائل للحرب في الحالات التي قد تحدث الحروب'.[3]

إنّ بناء السلام هي عملية تنطلق من نهاية نزاع مسلح، وتنطوي على تضافر جهود أطراف دولية ومحلية بهدف الحفاظ على ما تم انجازه من خطوات أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلة جديدة تضمن ديمومة هذه النتائج من جهة أخرى.

بهذه المعاني يكون **غالتونغ** قد أرسى دعائم هذا المفهوم الذي يصف المسعى الهادف إلى خلق سلم مستدام من خلال معالجة 'الأسباب البنيوية الجذرية' للصراعات العنيفة واستخلاص وتوظيف كل القدرات التي بإمكانها منع عودته للظهور مجددا.

لقد شهدت السنوات الأخيرة مزيدا من الصرامة والدقة في المناقشات العلمية والأكاديمية حول موضوع 'بناء السلام'، خاصة وان العديد من التحاليل والدراسات أجريت على حالات عديدة لمجتمعات ما بعد النزاعات راكمت ما يمكن أن نسميه المجازية العامة لبناء السلام.

ويعتمد بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع على صمود عملية السلام ونجاحها، وتركز الأبحاث التي تناولت هذا البعد وجوب تعميق وتوسيع النظر في النقاط الأساسية التالية [4]:

- على الرغم من أن هنالك اتفاقاً عامّاً في أوساط الباحثين الأكاديميين على السياسات والتطبيقات المرجوة في مجتمعات ما بعد الصراع –وهذا يضم إعادة بناء المؤسسات، النمو الاقتصادي، وبناء

الهيكلية الاقتصادية الشاملة، والعدالة الانتقالية- فإنه ليس هنالك فهمٌ كبيرٌ في مدى تأثير توقيتات تلك السياسات وتسلسلها على نتائج الانتقال في مرحلة ما بعد الصراع؛

- الملاحظ أن كثيراً من الدراسات في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع عادة ما تميل نحو دراسة أفق ضيق، مركزةً على سياسات الإصلاحات السياسية أو الاقتصادية؛ وهذا يقلل من شأن التعقيد الحقيقي في انتقالية المجتمعات ما بعد الصراع ويبقي الأبواب موصدة نحو الجوانب الأخرى من إعادة البناء، كإعادة بناء العلاقات الاجتماعية والثقة، فضلاً عن العلاجات النفسية التي دائما ما تكون حاضرة في تلك المجتمعات؛
- التأكيد على أن يكون تطبيق التدابير والإصلاحات والتدخلات لبناء السلام في أفضل أوقاته من أجل زيادة الفرص في نجاح عملية السلام وديمومتها؛
- الحرص على ربط الإصلاحات والتدخلات والتدابير بطريقة وترتيبها بشكل يجعل تفاعلها قادرا على بناء السلام وضمان نجاح عملية إنتاجه؛
- الانتباه إلى انتقاء أفضل أنواع عمليات ومشاريع السلام التي يبادر بها اللاعبون الدوليون في المجتمع الدولي، والحرص على أن تكون متكاملة لا متناقضة.

يعتبر التعريف الذي قدمه الباحثان **شارل كال** Charles Call و**اليزابيت كوزنس** Elizabeth Cousens من أفضل التعاريف المقدمة في هذا الشأن، حيث يريان أنّ: 'بناء السلام هو مجموع الإجراءات المتخذة من قبل الفاعلين الدوليين والوطنيين لمأسسة السلام، بمعنى نهاية النزاع المسلح (السلام السلبي) إلى جانب قدر من المشاركة السياسية كإحدى مكونات السلام الايجابي التي تضمن ديمومة السلام الداخلي' [(5)].

ويتجه بناء السلام بهذا المعنى في نفس فكرة السلم الايجابي والسلم السلبي التي طوّرها **يوهان غالتونغ**، حيث يعتقد أن هناك نمطان من حالة السلم يؤدي الجمع بينهما إلى تحقيق السلام المستقر، في حين أن غياب أحدهما أو كلاهما من شأنه أن يجلب العنف ويعززه، على أنه يرى أنّ:

- **السلم السلبي**: يشير إلى غياب العنف المادي أو المواجهة المباشرة بمعنى الحرب؛
- **السلم الايجابي**: يعني غياب العنف البنيوي أو الثقافي

إنّ السلام لا يعني الغياب الكامل لأي نزاع، إنما يعني غياب العنف في كل أشكاله وإدارة النزاع بطريقة بناءة يعترف فيها الأطراف بالحاجيات المشروعة وبمصالح كل المهتمين [6]. إن بناء السلام بمقتضى هذا التعريف هو جملة العمليات التي تساعد وتضمن عبور أطراف النزاع إلى مرحلة السلم الايجابي.

2. **معضلة الارتجال الدائم للسلام:**

تختلف عملية صنع السلام –في التصنيفات العملية لهندسة السلم وكما توضح لنا أعلاه– بشكل أساسي عن عملية بناء السلام، فالأولى تحيلنا إلى عملية الوساطة التي تؤدي إلى اتفاق يضع حدا للنزاع (يوقف العنف والصدام المباشر)، بينما بناء السلام هو عملية طويلة الأمد تفترض الوصول إلى انخراط كامل أطراف النزاع وصياغة مؤسسات وأطر للحوكمة تمنع عودة الأزمات[7] (مأسسة السلام بتعبير غالتونغ).

إن الملاحظ في كل التسويات السابقة التي شهدها النزاع في مالي أنها لم تصل إلى هذه المرحلة ولم تحترم درجات السُلّم الذي يقود إلى السلام كما أنها لم تأخذ عموما بعين الاعتبار الحقائق في هذا البلد وفي عموم منطقة الساحل المعقدة، ذلك أن عمليات السلام التي عرفها هذا البلد إلى حد الآن بنيت بشكل واضح على فكرة صنع السلام أكثر من حرصها على بنائه بشكل مستديم. هذا الأخير –بالمعنى الذي أوردناه– لم يتحقق الوصول به إلى نهايته في كل التسويات التي شهدتها الأزمات المالية المتعاقبة منذ عام 1963م.

لقد كان هاجس حفظ النظام والاستقرار على المدى القصير يحظى دائما بالأولوية، ولأجله تبذل جهود ظرفية تتميز بالصعوبة الشديدة بهدف إسكات الأسلحة بأي ثمن وتجنّب أن تتشكّل مرة أخرى وبشكل سريع عوامل بعثه من جديد، وكانت النتيجة في الغالب تحقيق 'سلام مرتجل' (une paix bricolée) يكون رهينة للظروف المتقلّبة ولتوافقات دقيقة يتمّ التوصل إليها بعناء بعد مسارات من التفاوض المبني على منطق المساومة، وعبر جهد كبير تبذله أطراف عديدة يستهلك وقتا غير قليل وفي معظم الأحيان أموالا كثيرة.

هذا الارتجال عادة ما يكون أحرص على إظهار والمحافظة على 'شكل من الحوكمة الأمنية بتكلفة منخفضة' [8] ولكنه يتلاشى في الغالب بعد فترة وجيزة، فالسلام المستديم لا يمكن أن يتحقّق بحلول سريعة [9].

إنّ المدى القصير في التسويات التي عرفها النزاع في مالي أسهمت بشكل أو بآخر في تجدّد حركات التمرّد وإعادة تشكّلها بوتيرة متصاعدة منذ انطلاقها في 1963م، إلى درجة أنّه يمكننا أن نعتبر أنّه في مالي

حالة الحرب منخفضة الكثافة أشبه بالدائمة، وهي حالة جعلت التمرّدات وردود الدولة عليها أقرب إلى التتابع غير المنقطع الذي لا يمنح وقتا كافيا للتعامل مع هذه التوترات والسيطرة عليها كليّة، بل ويجعل سياسات الدولة زارعة لبذور التمرّد القادم. لقد صار العنف بموجب هذه الوتيرة خاصية للحياة السياسية في هذه الدولة وليس انحرافا أو استثناء لها [10].

3. الوسطاء لأجل السلام؛ المتغيّر الثابت في عمليات التسوية

إنّ عملية بناء السلام تقوم أساسا على تحديد الفاعلين الذين بإمكانهم التأثير في مجرى الأحداث والعمل لصالح ديناميكية السلام وليس ضدها. دراسات السلام صارت تؤكد على ضرورة إقحام الفاعلين والعارفين المحليين في مسار السلام وترفض المساوئ المفترضة 'للمسارات المفروضة من الأعلى' والتي تعطي الأفضلية للفاعلين الدولتيين (acteurs étatiques) وللنخب المرتبطة بهم. وإذا اعتبرنا أنّ الأمن هو حاجة مشروعة للأفراد والجماعات كافة، فإن ذلك يقتضي أن الدولة ليست الوحيدة مصدر تعريف الأولويات الأمنية [11].

يمكن للدولة إذا أن تترافق من الأعلى بجهد يبذله أطراف فوق دولية بصفة ثنائية أو متعددة، ومن الأسفل أيضا من قبل أطراف تملك تأثيرا محليا مؤكدا (السلطات التقليدية، الزعامات الدينية....)، وإذا كان التدخّل الذي يأتي من أطراف دولية ينظر إليه عادة بعين الريبة ويتم التشكيك في مشروعيته، فإنّ المستوى المحلي (le local) صار الأفق المهيمن والذي يحظى بالأولوية والاهتمام الأكبر في دراسات السلام حاليا. ولذلك من المهم أن تؤخذ بعين الاعتبار المصالح المحلية في أي مسعى للبحث عن السلام إلى جانب الرهانات الوطنية، الإقليمية والدولية التي توجد في حالة ترابط شديد وهي تشكّل ديناميكية بناء وتعزيز السلم.

إنّ المقاربة المتعددة المستويات هي الأفضل في هذا الشأن والتي تقتضي الجمع بين عدّة مستويات والأخذ بعين الاعتبار مصالح ومواقف ورهانات جميع الأطراف، ولكن يجب استبعاد اللّجوء إلى صنع 'مشروعيات غير تمثيلية' [12] وتفضيل العمل مع كيانات مؤسسية جاهزة قد تكون نتيجة انتخابات متسرّعة أو لامركزية انتقائية، بدل الصياغة المتأنّية لمؤسسات محلية توافقية تحظى بقدر محترم من المشروعية قادرة على ضمان وجود روابط اجتماعية داخلية حقيقية وبإمكانها القيام بالحشد والتعبئة اللازمة في مراحل تعزيز السّلم وبنائه.

ثانيا: التحّول في منطق الاحتجاج العنيف؛ تحوّل في عوامل ومصادر ديناميكية النزاع

إذا اعتبرنا أن التمرّد (la rébellion)[**] هو الإتاحة المتزايدة –وليس بالضرورة المخطّط لها– لمصادر ذات طبيعة مختلفة، والتي تعطي مؤقتا الحياة لتعبئة سياسية عنيفة، فإن ذلك ينتج حركات تمرّد بدوافع متعدّدة والتي لا تكفي استجابة نمطية واضحة في مواجهتها.

بالنسبة للحالة في مالي، يمكن أن نحدّد ثلاثة أصناف للمصادر البنيوية:

1. مصادر ذات طبيعة أيديولوجية:

تضم القائمة الإيديولوجية مختلف الرؤى حول المنطقة والعالم، وهي تحاول استدعاء وتوظيف معاني العدالة والحق أو المبادئ القيمية الكبرى التي بإمكانها أن تضفي مشروعية ما على التمرد وتمنحه قدرات حقيقية في التعبئة الداخلية والخارجية. ويمكن أن نجد في هذه القائمة العناصر الأساسية التالية:

أ) السجّل الاحتجاجي الانفصالي:

وهو الأكثر حضورا ووضوحا في كل ما يعبر عنه من قبل التمرّدات المتلاحقة. هذا الاستدعاء الإيديولوجي الضمني –والذي يرفق عادة وظرفيا بمبررات أيديولوجية أخرى وضد الإرهاب مثل حالة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد مؤخرا– أمر لا بدّ منه بنظر أصحابه لأجل أن يتم التعامل معهم بالجديّة المنتظرة ويحظون بالاهتمام على الأصعدة المحلية الوطنية والدولية [13]، كما أنّ بالإمكان أن يتوسّع إلى مطالب أخرى حسب هوية الجماعة المتمردة والظروف التي تحيط بحركة التمرد.

هذا الاختلاف والتعايش بين عناصر لرؤى مختلفة في داخل المجموعات المتمردة نفسها، والتي تحرص دائما على تقديم نفسها بمظهر الجماعة المتجانسة والموحدة في مطالبها يمكن أن يفسر الصعوبات التي تجدها الدول في التعامل معها والاستجابة لها، كما أنها كانت في عديد الأحيان مدخلا مهما للمناورة تجاهها بالعمل على إضعاف موقفها من خلال تقديم الدعم لأجنحة معينة على حساب الأخرى المنافسة لها.

على المستوى الشعبي، تبقى صورة المتمرد (الثائر) أو صورة 'الثائر القديم' عالية التقدير وتحظى بالاحترام لدى شرائح واسعة في هذه المجتمعات المرتحلة في الغالب، وأيضا لدى كثير من الشركاء الخارجيين الذين يعتبرونه عنصرا مهما في أي مسعى للبحث عن السلام.

ب) تطوّر دورة التمرّد وتجديد رمزية المتمرّد:

خلال السنوات الماضية، لم تحافظ صورة المتمرد –المتأسّسة على مشروعية المطلبية الانفصالية– على ثباتها، فقد خضعت لعملية نمذجة بإعطائها 'رمزيّة متجدّدة' حسب تطوّر دورة التمرد ومضمونها في كل مرة، حيث أن ظهور صور جديدة للاحتجاج مؤخرا أدّت إلى تصاعد ما يمكن تسميته بـ'الاقتصاد الرمادي' – القائم على جني مكاسب مادية من خلال امتهان التهريب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة– دفع إلى الواجهة بصورة 'قاطع الطريق الاجتماعي' (le bandit social) ، الذي يعمد في حقيقة الأمر إلى عملية إعادة التفاوض على وضعه الاجتماعي من خلال التمرد ورفع السلاح[14]. كما أن توسع التوظيف المنهجي لقراءة تغلب المنطق الهجومي العنيف لبعض نصوص الدين الإسلامي أدى إلى زيادة قيمة صورة 'المتمرد الورع' (le rebelle pieux) وإن كانت هذه الصورة قد لحقها بها الأذى بفعل ممارسات الجماعات الإرهابية التي تلجأ هي أيضا إلى قراءات مشابهة وإلى توظيف شعارات دينية مماثلة.

2. الديناميكيات الخارجية كعامل للتعبئة:

يتميّز هذا المستوى في مصادر تعبئة النزاع بدرجة عالية من التعقيد وعدم الثبات بالنظر إلى ارتباطه بأجندات مختلفة متمايزة متداخلة ومتناقضة في بعض الأحيان. وتتقدم قائمة هذه الديناميكيات الخارجية 'التداخلات الدبلوماسية الإقليمية' لدول المنطقة الأهم (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، دول منظمة CEDEAO، المغرب...) والتدخلات الأجنبية لقوى دولية لها ارتباطاتها التاريخية ومصالحها الجيوسياسية (فرنسا والولايات المتحدة) في التحولات السياسية الجارية في مالي وفي عموم منطقة الساحل.

هذه القوى المجاورة تتأثر بالحالة في مالي ولكنها أيضا يمكن أن تؤثر بأشكال مختلفة في ديناميكيات التمرد أو تحاول الاستفادة منها لتمرير أجنداتها على حساب جيرانها من خلال عملية استقطاب لأطراف داخل مالي ودعمهم دبلوماسيا وماليا وحتى عسكريا وتوجيههم كما تريد.

وبالإضافة إلى هذه التداخلات الدبلوماسية الإقليمية والدولية جاءت التداخلات وتأثير الجماعات المسلحة الإرهابية ليزيد الوضع تعقيدا، هذه الجماعات التي جاءت في بدايات تشكلها من خارج مالي مستغلة حالة الفوضى وغياب الدولة في فضاءات واسعة، دخلت فيما بعد في عملية إحلال وتوطين (Endogénéisation) سمحت ببروز كيانات إرهابية من المنطقة نفسها [15]. والظاهر أن بعض الأسباب التي حفزت المطالب الانفصالية ودفعت بها إلى الأمام (الشعور بغياب العدالة، إمكانية إعادة

التصنيف الاجتماعي عبر الاحتجاج، رفض الدولة...) هي أيضا من بين الأسباب الرئيسية للانخراط في صفوف الجماعات المسلحة الإرهابية، إلى درجة انه صار من غير الممكن برأي مراقبين التفكير في التمرد في مالي بمعزل عن الجماعات الإرهابية بالنظر إلى أن هذه الجماعات أصبحت مصدرا مهما –خاصة بالنسبة للمتمردين المحتملين من بعض المجموعات السكانية المهمّشة– للسلاح والأموال وحتى الأفراد.

العامل الآخر في هذا المستوى يتعلق بتأثير الموارد الاقتصادية والتجارية (السيطرة على التجارة والتهريب عبر الحدود)، حيث يؤدي هذا العامل دورا مهما ليس فقط في اندلا ع التمرد ولكن في ضمان بقائه واستمراره. إن تنامي أنشطة الاقتصاد الرمادي –كما سبق ذكره– حوّل المصالح التهريبية إلى المصدر الرئيسي لتمويل حركات التمرد، وجعل منها عاملا يمارس تأثيرا قويا على الروابط بين المجموعات السكانية المختلفة والتي بدورها توظفه في استقطاب الجماعات الإرهابية وتقويتها أو عزلها وإضعافها.

لقد تحوّلت صحراء مالي منذ مطلع الألفية إلى فضاء مفتوح للتهريب الإجرامي يمتهنه فاعلون يتحركون بمنطق لا يعترف بالحدود، هؤلاء لم يكونوا في البداية قد وضعوا الدولة كهدف لهم ولكن –كما يشير إليه الأستاذ **أندريه بورجوت** André Bourgeot – تم بناء اختلال في التوازن شيئا فشيئا بفعل توسع أنشطة التهريب وتعاظم عائداتها المالية، ما أسهم في إعطاء أشكال جديدة لتقسيم مناطقي (territorialisation) تسمح بضمان سيطرة أكبر على حركة المواد المهربة. إنها عملية تفتيت لفضاء يتم بناؤه من جديد كي تمارس عليه سلطات جديدة دعامتها القوة المسلحة [16].

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن التهريب نشاط ليس حكرا على المتمردين بل هو أيضا موضوع تنافس مع أطراف أخرى مرتبطة بالدولة في مالي، وهذا ما يزيد في تعقيد هذه الظاهرة وتعقيد مساعي البحث عن حلول ناجعة لها.

3. امتداد القاعدة الاجتماعية لحركات التمرد:

المتغير الثالث في هذا المستوى يرتبط بـ'امتداد القاعدة الاجتماعية التي يتمتع بها التمرد'، وهو في جزء منه متعلق بالعاملين سابقي الذكر.

إن القرار الفردي للانخراط أو مساندة حركة متمردة يعود حين اندلاعها في الغالب إلى خيارات شخصية بدون تخطيط مسبق أو توجيه واضح وهو قرار كثيرا ما يتم التراجع عنه بحسب سياقات توازن القوة، الفرص التي يتيحها التمرد وكذا الاكراهات التي يجلبها معه، ولكن تمدّد القاعدة الاجتماعية لحركة التمرد

يعتمد بشكل واسع على متغير انضمام جماعة الانتماء (الإثني والقبلي خاصة) للمجموعة المسلحة التي ترفع هذه المطالب [17]. تاريخيا، معظم حركات التمرد انبثقت من تحالفات بين الجماعات السكانية المتواجدة في شمال مالي وأحيانا من جماعة واحدة كما هو حال تمرد إبراهيم بهانقا عام 2006 في كيدال. ومثلما كان عليه الحال في هذا التمرد الذي قادته قبائل الإيفوغاس ، يحدث ألا يتمكن المتمردون في بعض الفترات من حشد قاعدة واسعة جدا لحركتهم حينما يتضح أن المبادرة كان مصدرها جماعة قبلية واحدة تكون دوافعها أغراضا خاصة بها لا تجد باقي القبائل نفسها معنية بها كفاية.

وبالنظر إلى متانة الروابط الاجتماعية ومحافظة البنى التقليدية المتحكمة في هذه المجتمعات البدوية على مكانتها رغم بعض التراجع مؤخرا لأسباب مختلفة، فإنه يصعب للقرار الفردي أن يخالف إرادة جماعة الانتماء إن هي قررت الانخراط في حركة تمرد تقودها هي أو تشارك فيها متحالفة مع غيرها. هذه الحقيقة تفسر حرص قادة التمرد على الحفاظ على دعم حاضناتهم الاجتماعية والعودة إليها لإشراكها –ولو شكليا– في قرار الحرب والسلم، كما أنها تؤكد ضرورة الأخذ بعين الاعتبار موقف وإسهامات المستوى الاجتماعي المحلي في عملية البحث عن التسويات السياسية في كل مرة.

هذه الأصناف الرئيسية الثلاثة لمصادر تعبئة النزاع والأطياف التي تعكسها تترابط وتتركب لتعطي طيفا واسعا من ديناميات التمرد التي يجب أن نفهمها تماما عند صياغة استراتيجيات مواجهته وتسويته في إطار عملية صنع وبناء السلام، ذلك أن سوء إدراكها أو تهميش بعضها سيؤدي إلى معالجات تجزيئية قاصرة تفتقر إلى النجاعة والاستدامة.

ولأن عوامل الدخول في التمرد تتطوّر وتصبح أكثر فأكثر خارجية (exogène) فإنّ الحلول التقليدية التي تفكر فيها الدولة لأجل الردّ على الدوافع الاستقلالية المعلنة من قبل المجموعات المسلحة المتمردة لم تعد كافية، فالتمرد الأخير عام 2012م في مالي كانت دوافع المتمردين فيه ناتجة أساسا وبشكل واسع عن تقلّبات جيوسياسية عرفتها المنطقة، فقد أسهم سقوط نظام القذافي في ليبيا في تقوية المجموعات المتمردة التي استطاعت أن تصل مالي من دون أن يطلب منها التخلي عن الأسلحة الكثيرة التي كانت بحوزتها في الوقت الذي قامت فيه حوكمة الدولة الجارة النيجر بنزع سلاح نفس هذه المجموعات شرط عودتها إلى البلد [18]. وكان للصراعات بين مختلف الجماعات السكانية، والرغبة في تصفية الحسابات الشخصية، وتعاظم مصالح التهريب والتجارة غير الشرعية (الجريمة المنظمة) إلى جانب الحضور المتزايد للتنظيم الإرهابي القاعدة في بلاد

المغرب الإسلامي في شمال مالي، أدوارا مهمة في تسريع وتكثيف حركة التمرد لعام 2012م التي أخذت أبعادا غير مسبوقة.

هذه الدوافع غير المتطابقة مع الوصفات المعتادة للإجراءات المقترحة عادة لأجل 'صنع السلام' تحتّم إعادة التفكير في الهندسة التقليدية للسلام في مالي.

ثالثا: صنع السلام في مالي؛ تحيين الوصفة التقليدية

إنّ تكرار الحركات المتمردة في مالي منذ عام 1963 يفسّر غالبا بكون عمليات البحث عن السلام في البلد –وفي المنطقة عموما– كانت تركز بشكل واضح على صنع السلام أكثر من بناء السلام المستديم. فالدولة في مالي تلجأ عادة إلى إجراءات تبدو متشابهة لصنع السلام في كل مرة في سعيها لتسوية الخلاف، ويمكن أن نذكر أهم وسائل صنع السلام التقليدية فيما يلي:

1. الإدماج السياسي:

رغم أن الحياة السياسية في مالي عالية الاستقطاب وضعيفة الاندماج والتبادل بين الشمال والجنوب لأسباب تاريخية وسياسية وثقافية وجغرافية، تلجأ الحكومة عادة بعد كل تمرد إلى 'انتقاء' مجموعة من قدماء المتمردين لدمجهم ومنحهم مناصب وامتيازات خاصة فيما يشبه عملية لتوزيع الريع الحكومي لأجل أن تكون قادرة على التأثير فيهم والرقابة عليهم ولكن من دون وجود آلية دائمة للاندماج[19]. هذه الإجراءات غير الرسمية أثبت فعالية مؤكدة ولكنها تبقى محدودة الأثر في الزمن، وغالبا ما تؤدي إلى فقدان من يتم انتقاؤهم لمكانتهم وسلطتهم التي يحظون بها وسط أهاليهم بعد انتقالهم إلى باماكو لشغل المنصب الجديد أو بروز مظاهر الثراء عليهم بعد عقد الصفقات التي عادة ما يتبن أنها جزء من سياسة تقسيم حركات التمرد من الداخل التي تنتهجها الدولة في سعيها إلى احتوائها وتحجيم قدرتها على التعبئة والتأثير.

2. الاقتصاد الرمادي كعامل للاندماج والتنفيس الاجتماعي:

يمكن أن يصبح الاقتصاد الرمادي عاملا منتجا للاندماج إذا كان تحت سيطرة دائرة ضيقة تتحكم فيه وتستعمله في جذب الفاعلين المحتجين وكسب ولائهم أو تحييدهم على الأقل.

هذه الآلية الهشة وعالية الخطورة يمكنها أن تشكل عاملا للسلم الاجتماعي على المدى القصير ولكنها على المستوى المتوسط والطويل يمكنها إنتاج روابط وشبكات مصلحة قد تتحول إلى مصدر للمخاطر والتهديدات الحقيقية خاصة إذا حصلت تغيرات كبيرة في هوية المتحكمين الكبار في هذا النوع من الاقتصاد

غير المشروع والذي يدر أموالا كبيرة. وعلى الرغم من ذلك، صار من بين الرهانات الكبيرة بالنسبة للمهندسين الدوليين للسلام النجاح في الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود الاقتصاد الإجرامي في ديناميكية السلام [13].

3. استعمال الرّدع المسلّح:

إذا كان من شأن استعمال القوة أن يؤذي إلى توسيع الديناميكيات المتمردة وزيادة تطرفها عندما يظهر في التجاوزات التي يتم ارتكابها ويزيد في الشعور برفض الدولة وعدم الثقة فيها، فإنه يمكن أيضا أن يشكّل حلا بمنطق الدولة خاصة عندما يكون التمرد في مراحل بداياته الأولى. فالضربات الجوية التي لجأت إليها الحكومة في النيجر –بدعم خارجي فرنسي وأمريكي تحول إلى تواجد عسكري دائم بعدها– كانت من بين الأسباب التي مكنت من السيطرة على تمرد الحركة النيجرية لأجل العدالة MNJ عام 2009 في شمال البلاد، ومنذ ذاك الحين صار الردع المسلح يشكل معيارا أساسيا لدى الحكومات في نيامي وحركات التمرد في تحليل ثنائية المخاطر/المكاسب عند التفكير في إطلاق أي عملية تمرد أو في التعامل معها.

في مالي، حاول الرئيس **أمادو توماني توري** في جانفي 2012م استعمال نفس الإستراتيجية لردع التمرد المنطلق حينها في الشمال [20]، ولكن تمدّد وتوسّع القاعدة النضالية وفعالية الوسائل العسكرية الكبيرة التي أدخلتها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA وأنصار الدين بسبب دعم تنظيم القاعدة الإرهابي، جعلت هذا الخيار من دون جدوى.

4. الاعتماد على آلية اللامركزية:

لقد كانت اللامركزية على الدوام جزء من تطلعات الشعب المالي، وأدت محاولات الانفصال في الشمال إلى تسريع مبادرات الإصلاح في هذا الاتجاه، ولكنها –لأسباب عديدة– ظلت مشاريع طموحة غير مكتملة التجسيد. لقد كان المبدأ الرئيسي التي تضمنه 'العقد الوطني' لعام 1992م الإعتراف بمشروعية البنى المحلية في إطار عملية إعادة التنظيم الجهوي، فالمفاوضات غير المسبوقة التي تمت بين الدولة والمتمردين التوارق حينها سمحت بالبحث عن توازن بين حقوق وواجبات الجماعات المحلية من جهة، وتلك الخاصة بالحكومة المركزية من جهة أخرى بشكل يمكن من ممارسة 'حوكمة لامركزية' (gouvernance décentralisée) عبر تجاوز صعوبات إقامة مستويات وسيطة [21].

عرف مسار اللامركزية في مالي تقدما في كل مرة يندلع فيها تمرد في الشمال، ولكنه تعثر في الغالب على ارض الواقع بالمقارنة مع ما تضمنته اتفاقيات السلم المتوصل إليها، وظل يعاني من مصاعب مزمنة أهمها ضعف تعبئة الموارد المالية، التحويل المحدود للصلاحيات وشح الإمكانات التي تمتلكها الجماعات الإقليمية بالإضافة إلى الإرث البيروقراطي الكبير الذي يمثله جيل كامل من المسؤولين الذين لازال الكثير منهم في مواقعهم. وقد تميزت السنوات الأخيرة في حكم الرئيس **أمادو توري** بغياب واضح للإرادة السياسية باتجاه تعميق اللامركزية بعد فترة حكم الرئيس **كوناري**. ويبدو أنه كما بالنسبة للديمقراطية، تعلّم واستيعاب تقاسم السلطة على المستوى المحلي ليس بلا صعوبات [22].

وإذا كانت سياسة اللامركزية تمنح لسكان المناطق الشمالية جملة من الصلاحيات والقدرات في إدارة شؤونهم المحلية وتسمح ببروز مشروع ومدعوم من ساكنة هذه المناطق للقادة السابقين للتمرد في مناصب مسؤولية، فإن هذه العملية قد تكون أيضا مصدرا للنزاعات والخصومات بين الجماعات الإثنية المكوّنة للمنطقة وبالتالي قد تعمل على تغذية عوامل بيئة ما قبل التمرد. فبعض هذه الجماعات يطالب بصلاحيات موسعة جدا تصل حد الحكم الذاتي بما في ذلك الاضطلاع بمهام ضمان الأمن في هذه المناطق، بينما ترفض جل القوى المالية في الجنوب هذه السياسة [***] معتبرة أن تقديم تنازلات في هذا الاتجاه سيكون خطوة متقدمة في مسار تمكين الشمال من إقامة كيان سياسي خاص بهم يهدد الوحدة الترابية للبلد.

إن بناء السلام في مالي يقتضي القناعة بأن اللامركزية خيار واقعي لابد منه يمكن إجتراحه بين إعادة النظام القديم الغارق في المركزية واحتمال قيام كيان سياسي جديد في الشمال ينهي وحدة البلد وقد يتحول إلى غرفة لصنع وتصدير الأزمات إلى باقي دول المنطقة.

5. المناولة الأمنية [****] باللجوء إلى المليشيات:

عادة ما تخمد التمردات في مالي بسبب الانقسامات داخل الكيانات المتمردة، هذه الانقسامات يتم تشجيعها غالبا من قبل الحكومة المركزية في باماكو، وهي إحدى مظاهر وثمار إستراتيجية محكمة تمثل إحدى ثوابت السياسة المالية في الشمال، ويمكن أن تصل إلى حد دعم الحكومة لإنشاء ميليشيات مدنية مسلحة تعمل لصالحها ضد الكيانات التي ترفع السلاح بوجهها.

وإذا كانت هذه الإستراتيجية الهادفة لضبط النظام في مناطق الشمال الصحراوي المضطربة عبر تعبئة وتجنيد قوى حكومية شبيهة (forces paraétatiques) [23] يتم توظيفها كخطوط أمامية لصد حركات

التمرد المحتملة ونزع احتكار الحديث باسم ساكنة المنطقة عنها، كانت فعالة إلى حد كبير لأجل قريب في أداء المطلوب منها من مهام، فإنها لم تعد بعد أن استجدت على الوضع معطيات أفقدتها الكثير من جدواها، حيث أن الاقتصاد الرمادي الإجرامي (الذي يبرّر الاستحواذ على السلاح واستعماله) عمّم إمكانية الوصول إلى الأسلحة وامتلاكها للجميع، واضعا بذلك حدا لأن تقوم قبيلة أو جماعة معينة تختارها الحكومة بممارسة عمليات مناولة أمنية لصالحها للتحكم والضبط وضمان استقرار عبر الهيمنة والإخضاع في مستويات معينة وبتكلفة غالبا ما تكون أقل بكثير.

6. استدعاء الوساطات الخارجية:

تاريخيا، كل حركات التمرد في مالي تم إيقافها عبر تدخل وسطاء إقليميين يكون لهم عادة هدف تلبية حاجيات مصالحهم الوطنية أيضا، بالنظر إلى تأثرهم طبيعيا بما يحدث في هذه المناطق المتاخمة لهم وحرصهم على عدم السماح باستيراد مشاكل مالي أو انتقالها إلى داخل أقاليمهم. ينطبق هذا خصوصا على الدول المجاورة التي لها تماس جغرافي مع دولة مالي والتي تتعامل مع التهديدات والمخاطر القادمة منها وفقا لمنطلقات ومقتضيات 'نظرية مركب الأمن الاقليمي' لصاحبها **باري بوزن** Barry Buzan، والذي يرى أن تواجد مجموعة من الدول في نفس المجال الجغرافي يترب عليه ضرورة تقاسم أعباء جيوسياسية –ولو بدرجات متفاوتة– اذا اشتركت في نفس الانشغالات الأمنية الناتجة عن الطبيعة العابرة للحدود التي صارت تميّز التهديدات والمخاطر الأمنية في عالم اليوم [24].

ولا شك أنّ انخراط الجزائر والتزامها في محطّات عديدة ببذل الجهد الدبلوماسي وتوفير الدعم المادي لإيجاد التسويات السلمية للأزمة في شمال مالي منذ ستينيات القرن الماضي إلى غاية رعايتها وقيادتها للوساطة الدولية التي أنهت التمرد الأخير وتكلّلت بالتوصل إلى اتفاق الجزائر في 2015م رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهتها –ولا تزال– في سبيل ذلك، هو تجسيد لهذه المنطلقات التي تجعل من صنع وبناء السلام في مالي في إطار الحرص على سلامته ووحدته الترابية مصلحة حيوية مؤكدة للدولة الجزائرية.

وإذا كانت الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية لها ما يبررها موضوعيا وجيوسياسيا وهي التي تملك معرفة عميقة بهذا الملف الشائك، وهي كانت ولا تزال تلقى ترحيبا وقبولا لدى مختلف الأطراف المتنازعة وتحظى بثقة معظم الشركاء الدوليين، فإن سعي بعض الأطراف الأخرى في المنطقة لتقديم مبادرات أخرى في هذا الشأن ليس له ما يستند عليه في عملية بناء السلام غير البحث عن فرص لممارسة تأثير إقليمي مفترض

ليست –هذه الأطراف– مؤهلة للقيام بمقتضياته ولا تحمل تكاليفه، وتأتي في الغالب كمحاولات لتوظيف الملف لصالح أجندات تخصها هدفها التشويش في كل مرة على جهود الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر[25] بشكل قد يؤدي إلى التأثير سلبا في فرص البحث عن مخارج سلمية للأزمة المالية.

7. السلام المتصعّد من الأسفل:

إنّ اعتماد مقاربة متعددة المستويات في إطار السعي لتسوية الأزمة في مالي من خلال رؤية بناء السلام يقتضي تركيب مقاربات جهوية وأخرى محلية ومادون محلية على نطاق أضيق (Micro local) . هذه الأخيرة ميزتها أنها تمكّن من وضع الفاعلين المحليين في قلب القرارات المهمة [26]، شرط أن يكون بمقدورهم فعليا الإسهام المؤثر في تسوية النزاعات على المستويات الصغيرة التي لا يمكن عادة لاتفاقيات السلام التطرق لها وتناول كيفيات إدارتها.

ويتم ذلك عادة عبر القيام بعمليات ومبادرات محلية لا يمكن أن تقودها الآن فقط الزعامات التقليدية التي انحسر وضعف تأثيرها لصالح الدولة وقادة التنظيمات المسلحة في حركات التمرد على حد سواء، وإنما فاعلون آخرون على غرار ما أحاط بسياقات التوصل لاتفاق الجزائر للسلام في عام 2015م الذي كرّس تأثير ودور الرجال المسلحين الذين قادوا حركة التمرد الأخيرة، بالإضافة إلى رجال الدين –خاصة من العائلات العريقة– الذين لازالوا يحافظون كلية أو جزئيا على مشروعيتهم وتأثيرهم في جماعات انتمائهم.

إنّ سياسة تمنح الأفضلية للفعاليات المحلية وتشركها فعليا في مسارات بناء السلام لا يمكن إلا أن تؤتي ثمارها في إيجاد المخارج المناسبة والتسويات المستديمة لعديد المشاكل والنزاعات الصغيرة المستعصية التي يتعذر فرض حلولها من الأعلى، خاصة إذا تمكنت الدولة من إعادة بناء جسور الثقة مع جميع مكونات الجماعة الوطنية المالية، وكانت أقل تدخلا في هذا المستوى دون أن تعود مرة أخرى إلى ممارساتها –التي ورثتها عن المستعمر البغيض– بانتقاء بعضهم وتوظيفه ضد البعض الآخر.

خاتمة:

إنّ واقع الأزمة المركبّة والمعقّدة في مالي وتطوّراتها المتلاحقة تقودنا إلى الاعتقاد أنّ التقدّم في موضوع بناء السلام في هذا البلد المضطرب لازال بطيئا وهشا ويواجه في طريقه الكثير من المخاطر والتحديات قبل أن يصل إلى نقطة اللاعودة. ومردّ هذا التعثّر والاستعصاء إلى أنّ وصفات الخروج من النزاع وتسويته نهائيا بقيت هي ذاتها المعتمدة إلى غاية الآن، ما يقتضي في رأينا تجاوز المضامين التقليدية المعتادة لهذه الوصفات

وإيجاد حلول مبتكرة تتساوق مع مستجدات الأزمة في مالي وعموم المنطقة وتؤسس لحل مستديم يعيد بناء الجماعة الوطنية على أسس متينة جديدة تحقق اندماجا وطنيا حقيقيا يضمن سلاما دائما في البلد.

ولعلّ من أهم مقتضيات هذا التحوّل المنتظر والتي يجب أن تحظى بالأولوية ويتركّز الجهد على تحقيقها ما يلي:

أولا– يجب تكييف وصفات الحل والتسوية وتعديلها كلما أمكن ذلك بما يتساوق مع السياقات المالية والإقليمية المتغيرة؛

ثانيا– يجب العمل على زيادة الاندماج الاجتماعي والمجتمعي بين الشمال والجنوب بالموازاة مع البحث عن آليات مبتكرة للاندماج السياسي والمؤسساتي ودسترتها وتقنينها حتى نضمن فرص حقيقية لنجاح اتفاق السلام الأخير بالجزائر على ما فيه من نقائص، فالاندماج الناجح هو الاندماج الذي يكون أولا مجتمعيا؛

ثالثا– بناء علاقات ثقة داخل المجتمع المالي بين مكوناته الرئيسية لأنه للأسف لم تكن هناك في الغالب علاقات ثقة يمكن التأسيس عليها بين الطرفين الرئيسيين (الشمال والجنوب) منذ الاستقلال. قد يتطلب ذلك المرور عبر مصالحة وطنية تاريخية حقيقية تتجاوز مآسي النزاع التي لا تزال حاضرة في الذاكرة الجماعية لدى مختلف الأطراف؛

رابعا– يجب خلق مؤسسات تعزز السلام وترعاه وتضمن ديمومته (مأسسة السلام) بغض النظر عن اختلاف الحكومات، وألا يتم الاكتفاء باستقطاب ودعم شخصيات بعينها مهما كانت أهميتها؛

خامسا– يجب مرافقة ومراقبة عملية اللامركزية الايجابية وتهيئة المناخات المطلوبة لإنجاحها حتى لا تتحول إلى مصدر جديد لتمرّدات ونزاعات قادمة؛

سادسا– يجب العمل على ألاّ تؤدي التداخلات الخارجية إلى التأثير سلبا على وصفات السلام أو إلغائها، فمبادرات الوساطة والتسوية السلمية يجب أن تتكامل لا أن تتنافس أو تتعارض، ومن المعقول سياسيا إعطاء الأولوية لعمل دول الجوار ومساندتها لأنها الأقرب والأعرف بالمنطقة والأكثر تأثرا بما يحدث فيها؛

سابعا– يجب على الدولة المالية ممثلة في حكومتها أن تتحمل كامل مسؤولياتها في التعاطي مع كل مكونات الشعب المالي على قدم العدالة والمساواة، وأن تكف عن ممارسة سياسات انتقائية وتمييزية في صالح البعض

ضد البعض الآخر تنتج عنها آثار سلبية مدمرة على المدى البعيد. إن دعم الشركاء الإقليميين والدوليين أمر حيوي ولكن دور والتزام الدولة في مالي بقيادة الإصلاح في هذا الاتجاه هو ما يصنع الفارق في النهاية؛

ثامنا– يجب أن تفهم القوى الغربية المتدخلة في مالي والمنطقة أنّ الوجود العسكري المباشر والتدخل العسكري يزيد في تعقيد الأوضاع ولا يسهم في حلها، لأنه سيعطي مبررا جاهزا ويسهل ترويجه للجماعات الإرهابية لإضفاء مشروعية ما على أعمالها بتصويره مقاومة للمحتل أو للأجنبي الذي يريد السيطرة على الأرض واستغلال خيراتها.

لا شك أنّه لا توجد حلول سحرية وفورية لأزمة مستعصية للأسف، بما أنّ الوضع معقّد وقد يزداد تعقيدا مع خروج محدّدات ديناميكية النزاع أو بعضها عن سيطرة الدولة في مالي التي لا تملك القدرة على السيطرة الفعلية على شمال مالي وعلى بعض الأجزاء في وسطه. إنّ استمرار حالة غياب الدولة واستشراء الفوضى في مناطق واسعة نتيجة تعثّر مسار التسوية وتأخّر تطبيق مقتضيات بناء السلام سيكون من شأنه الإبقاء على عوامل التوتّر بين الماليين، واستباحة البلد من قبل الجماعات الإرهابية التي تتخّذ من هذه المناطق ملاذا لها ومنطلقا لأعمالها في المنطقة، ومن شأنه أيضا أن يوفّر غطاء يبرّر ويديم أمد التدخلات والتواجد العسكري الأجنبي في هذا البلد لدوافع هي في حقيقتها لا تتعلق في الغالب لا بمصالح الماليين –إن كانوا في الشمال أو في الجنوب– ولا بمصالح دول المنطقة وشعوبها.

إنّ بناء السّلام يمرّ حتما بإعادة بناء الدولة في مالي وإعادة بناء الجماعة الوطنية —التي تمّ إنهاكها بفعل التوترات المناطقية الداخلية والتدخلات الخارجية– بإشراك جميع مكوناتها في السلطة وتوزيع عادل للثروة من خلال عمليات متوافق عليها مستديمة وفي العمق، بعيدة عن التفرّد، المؤقّتية والسّطحية. قد يكون المطلوب هو كتابة ملحمة وطنية مالية جديدة تتسع للجميع ويفخر بها كل الماليين.

الهوامش:

(*) لمزيد من التفاصيل حول جذور الصراع وأسبابه والتحديات التي واجهتها الدولة في مالي بعد الاستقلال في سعيها لبسط سيطرتها والتحكم في فضاءها الجغرافي الشاسع (بمساحة تقدر بحوالي 1.241.000 كلم^2) بأقاليمه المتمايزة ومختلف السياسات والترتيبات التي اعتمدتها في سبيل ذلك (خاصة تجاه مناطق الشمال) وهي تبحث في الآن ذاته عن مشروعية لها، يمكن الرجوع إلى:

- Aly Tounkara. Mali, Analyse sociohistorique des conflits (nord et centre): L'Etat entre recherche de légitimité et calomnies.(Paris: L’Harmattan, 2020)

- Hawa Coulibaly et Stéphanie Lima, 'Crise de l'État et territoires de la crise au Mali', EchoGéo [En ligne], mis en ligne le 27 mai 2013, consulté le 24 janvier 2018. Disponible sur : http://chogeo.revues.org/13374 ; DOI : 10.4000/ echogeo.13374. pp: 2-7 ;

(1) Appadurai Arjun. Géographie de la colère. La violence à l'âge de la globalisation. (Paris : Payot, 2009). Cité In : Hawa Coulibaly et Stéphanie Lima, 'Crise de l'État et territoires de la crise au Mali'. Op.Cit. p19

(2) رياض الداودي، تاريخ العلاقات الدولية: مفاوضات السلام. (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1998). ص39

(3) أنظر في هذا الشأن:

- Johan Galtung, A Theory of Peace : Building Direct-Structural-Peace. (Transcend University Press, 2012) ;
- Johan Galtung, 'Cultural Violence'. Journal of Peace Research. March 1990. Pp : 291-305.

(4) أرنيم لانغر و غراهام براون، 'بناء السلام المستديم: توقيت وتسلسل إعادة الاعمار وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع' (ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط). (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2016).

(5) Charles Call and Elizabeth Cousens, 'Ending Wars and Building Peace : International Responses to War-Torn Societies'. International Studies Perspectives. (UK : Oxford, Blackwell Publishing). N°9, 2008. p4

(6) Claske Dijkema, 'Paix négative par rapport à la paix positive'. 2007. Disponible sur : www.irenees.net/pdf-fiche-notions-186-fr.html.

(7) Rob Jenkins, Peacebuilding : From Concept to Commission. Routledge, 2013. p20

(8) Yvan Guichaoua et Mathieu Pellerin, " Faire la Paix et Construire l'état ". Etude de l'IRSEM. N°51, juillet 2017. P20

(9) Elisabeth Skons, « Le Rôle de la Société Civile dans la Construction de la Paix au Mali ». SIPRI ESSAI. Stockholm International Peace Research Institute. N°4 , 2016. Disponible sur : www.sipri.org/sites/default/files/2016-04/SIPRI-essay-skons-fr.pdf

(10) Yvan Guichaoua et Mathieu Pellerin, "Faire la Paix et Construire l'état ". Op.Cit. p20.

(11) يمكن أن نشير في هذا الشأن إلى إسهامات مدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية خاصة من خلال 'مفهوم الأمن الموسّع' الذي يفترض أن الدولة لم تعد المرجعية الوحيدة في بناء السياسات الأمنية وفهمها. لمزيد من التفاصيل بخصوص الأطروحات المؤيدة لهذا الرأي أنظر:

-Salim Chena, " L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la notion de « sécurité sociétale » : Une théorie à la manière d'Huntington", REVUE Asylon(s), N°4, mai 2008, Disponible sur : http ://www.reseau-terra.eu/article750.html;

-Alex MacLeod, " Les approches critiques de la sécurité", Cultures & Conflits, n° 54, 2004, pp: 9-12.

(12) Yvan Guichaoua et Mathieu Pellerin. Op.Cit. p22

(**) يشير مصطلح **التمرد** في معناه الظاهر إلى رفض تنفيذ الأوامر. ويمكن تعريفه بأنه مجموعة من أنماط السلوك الاجتماعي الموجَّه إلى أشكال السلطة المختلفة ومظاهر النفوذ، للخروج عليها وإعادة بنائها وسمات مظاهرها بالشكل الذي يخدم الفاعلين (المتمردين)، ويحقِّق أهدافهم ويعيد إليهم قدراً من السلطة والنفوذ.
أنظر في هذا الشأن:

Adib Bencherif, 'Pour une (re-)lecture des rébellions touarègues au Mali: mémoires et représentations dans l'*assemblage* politique touareg'. Revue canadienne des études africaines. Volume 53, 2019. Pp: 195-214

(13) Saidou Abdoul Karim, ' Le projet indépendantiste touareg : quête de reconnaissance ou quête de pouvoir ?'. Disponible sur : http://www.tamoudre.org/geostrategie/resistance/rebellions/le-projet-independantiste-touareg-quete-de-reconnaissance-ou-quete-de-pouvoir/

(14) Marielle Debos, Le Métier des armes au Tchad. Karthala, 2013.

(15) Mathieu Pellerin, « Les trajectoires de radicalisation au Sahel ». Notes de l'Ifri, février 2017.

(16) André Bourgeot , 'Sahara de tous les enjeux'. Hérodote, n° 142, 2011. Pp : 42-77. Cité In : Hawa Coulibaly et Stéphanie Lima, 'Crise de l'État et territoires de la crise au Mali', EchoGéo. Op.Cit. p 57

(17) Yvan Guichaoua et Mathieu Pellerin. Op.Cit. p57

(18) Hawa Coulibaly et Stéphanie Lima. Op.Cit. p1

(19) من المفيد الإشارة هنا إلى أن الإدماج السياسي للمكونات التارقية في دولة النيجر أكثر تقدما منها في مالي لأسباب عديدة، منها اعتماد حكومة نيامي آليات مؤسساتية دائمة (على سبيل المثال آلية HACP) لإنجاح هذه العملية التي ترمي إلى ترقية التمثيل السياسي للأقليات ولا تقتصر على تعيين القيادات الرئيسية في مناصب هامة. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- Salifou André, La Question touarègue au Niger. Karthala, 1993 ;
- Stephanie Pezard et Michael Shurkin, Achieving Peace in Northern Mali. RAND Corporation, 2015

(20) Yvan Guichaoua et Mathieu Pellerin. Op.Cit. p 76

(21) Hawa Coulibaly et Stéphanie Lima. Op.Cit. p12

(22) Ibid. p11

(***) تقع قضية 'وضعية الأقاليم' في قلب الاجتماعات السرية والمعلنة التي جمعت حكومة باماكو وممثلين عن الجماعات الشمالية بوساطات دولية متعددة وصولا إلى مسار الجزائر. ورغم الصعوبات الكبيرة التي عرفتها المحادثات فقد توصلت الأطراف المتفاوضة إلى الحصول على نقاط مهمة منصوص عليها في 'اتفاق الجزائر': الاعتراف بكيدال 'كعاصمة' للمنطقة الثامنة من مالي من جهة، والتخلي عن المطالبة بالحكم الذاتي من جهة أخرى. هذا الأخير هو الخط الأحمر المطلق للحكومة والوسطاء الأفارقة والدوليين المعنيين، ولا سيما الجزائر. ومع ذلك ، فإن الاعتراف بالوحدة الوطنية لا يعني التخلي عن المطالبة بشكل جديد للحكم لأزواد. وهكذا انخرطت الجماعات الشمالية، ولا سيما الحركة الوطنية لتحرير أزواد، في محادثات مسار الجزائر على أساس جديد هو مطلب 'الفيدرالية'، بينما واصلت الحكومة المالية معارضتها والتذكير بتمسكها بعرضها القائم على 'مبدأ اللامركزية'. علاوة على ذلك، فإنها كانت تود تسوية مسألة إدارة الإقليم في الشمال ضمن إطار وطني من خلال تضمينها في نقاش لجميع المناطق، وهي طريقة واضحة لإعادة العملية إلى مالي مع تجنب المواجهة وجهاً لوجه مع المجموعات الشمالية.

وقد حاولت الوساطة الدولية بقيادة الجزائر منذ الوهلة الأولى التوصل إلى 'حل وسط' يمكن التوافق عليه، من خلال ما تضمنته اقتراحاتها في النسخة الأولى من نص الاتفاقية لعام 2015م. ففي مقابل رفضها 'مقترح الفيدرالية' ، تشير الوثيقة إلى تعزيز 'استقلالية المناطق' من حيث الاختصاصات في مجالات 'حفظ النظام والأمن والحماية المدنية'، وكذا من خلال مقترح تحويل ما قيمته 33٪ من إيرادات الدولة إلى 'السلطات المحلية' مع اهتمام خاص بمناطق الشمال.

وقد حافظ الرئيس السابق إبراهيم بوبكر كيتا على هذا الموقف المبدئي تجاه قضية الشمال، حيث عبر عن ذلك غداة انتخابه بالقول: "باستثناء الاستقلال والفيدرالية والحكم الذاتي، كل شيء قابل للتفاوض". هذا التوتر بين الدعوة إلى 'شكل جديد' للحكم واللجوء إلى الحل القديم المتمثل في 'اللامركزية' استمر طوال عملية التفاوض وحتى بعدها.

لمزيد من التفاصيل بهذا الشأن، أنظر:

Pauline Poupart, "L'Azawad comme enjeu des négociations de paix au Mali : quel statut pour un territoire contesté?" . Confluences Méditerranée. L'Harmattan. Paris. N° 101, 2017/2. pp: 97-112

La Sous-traitance Sécuritaire (****)

(23) Yvan Guichaoua et Mathieu Pellerin. Op.Cit. p82

(24) للإطلاع أكثر على مضمون 'نظرية مركب المن الاقليمي' للأستاذ باري بوزان يمكن الرجوع إلى:

- Barry Buzan, Ole Wæver. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge University Press. 2003 ;
- Arcudi, Giovanni, 'La Sécurité Entre Permanence et Changement', Relations Internationales, N°125, 2006. pp: 97-109

(25) لمزيد من المعلومات بهذا الشأن، أنظر:

- بوخرص أنور ،'الجزائر والصراع في مالي'، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، أوراق كارنيجي ،أكتوبر 2013. متوفر في: http://www.CarnegieEndowment.org
- بن عائشة محمد الأمين، 'الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي'. المركز العربي الديمقراطي، جانفي 2015. متوفر في: https://democraticac.de/?p=8205

- John Schindler, "The Ugly Truth about Algeria," The National Interest, 10 July 2012.

(26) Yvan Guichaoua et Mathieu Pellerin. Op.Cit. p92.

وأنظر أيضا في الموضوع:

Stephanie Pezard et Michael Shurkin, Achieving Peace in Northern Mali. RAND Corporation, 2015. Op.Cit.